ميريت الثقافية
MERIT EL THAQAFEYYA

تصدر عن دار ميريت للنشر

كتاب أدبي غير دوري | العدد 40 | أبريل 2022

قراءات في رواية "الحديقة المحرمة" لـ«سهير المصادفة»

الأزهر والسلطة.. محاولات ملء المساحة بعد إقصاء الإخوان!

مصطفى ناصف ومحمد عبده.. حوار لا طواف

إشكالية التعددية الثقافية: منظور أوروبي

فيلم "أصحاب ولا أعز" محاولة للنظر إلى الداخل

ميريت الثقافية

MERIT ELTHAQAFEYYA

تصدر عن
دار ميريت
للنشر

كتاب
أدبي
غير
دوري

العدد
40

أبريل
2022

قواعد النشر في «ميريت الثقافية» :

تنحاز «**ميريت الثقافية**» للكتابة الإبداعية والثقافية الجادة، التي تعبر عن فكر ورسالة التنوير، ويسعدها أن تقبل المساهمات الأدبية والثقافية وفق المتطلبات الآتية :

- أن تكون المادة المرسلة مخصصة حصريًا لـ «**ميريت الثقافية**»، ولم يسبق نشرها بأي وسيلة نشر أخرى.
- ترسل المادة مكتوبة ومصححة على برنامج «وورد» Word، ولا تُقبل الأوراق المطبوعة، أو الملفات بصيغ أخرى (مثل PDF).
- المجلة غير ملزمة بتقديم تفسير عن عدم النشر، وميعاد النشر يخضع لأولويات المجلة وأسبقية إرسال المواد.
- ترتيب المقالات وأسماء الكُتَّاب يخضع لاعتبارات فنية خالصة، وليس له علاقة على الإطلاق بأهمية المبدعين، والمجلة تعتز بكل كُتَّابها وقرائها.

المدير العام: **محمد هاشم**

رئيس التحرير : **سمير درويش**

نائب رئيس التحرير : **عادل سميح**

مدير التحرير : **سارة الإسكافي**

التنفيذ الفني : **إسلام يونس**

الماكيت الرئيسي والتصميم
إهداء من
أحمد اللبَّاد

المراسلات : **دار ميريت للنشر** ، 32 شارع صبري أبو علم ، القاهرة ، مصر

email: miritmag@gmail.com

المواد المنشورة بالمجلة تعبر عن آراء كُتَّابها،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي القائمين عليها.

جواد الساعدي
(العراق)

الأصولية والهُويَّات الوطنية.. موجز للتغلب والعصبيات في تاريخ الصراع الإسلامي على السلطة

لا تلتقي الحركات الأصولية الإسلامية مع مفهوم الدولة الوطنية ولا تعترف بها. تلك حقيقةٌ باتت مكشوفةً وإن جادلَ فيها البعض من الإسلاميين مِمن يرَوْن أنهم في مرحلة التمكين ويقع على عاتقهم واجبُ التستر بالديموقراطية التي هي إحدى ركائز الدولة المدنية الحديثة التي لا يؤمنون بها، بل يستهدفونها ويستهدفون معها الهُويات الوطنية باعتبارها، حسب وجهة نظرهم، نوعًا من العصبية التي تتنافى مع مبادئ الإسلام وتشكل بالتالي عائقًا أمام إقامة الإمامة أو الخلافة.

لكن نظرةً مُدققةً في التاريخ الإسلامي توضح دون لَبْس بأن ما من مرحلةٍ من مراحلهِ قد خلت من صراعاتٍ قامت على عصبياتٍ قَبَليةٍ وعِرقية، لا بل إن الخلافةَ نفسَها، كأداةِ حكم، كانت تنعقد بالاستناد إلى عصبياتٍ ضيقةٍ جعلتها نقطةً لاستقطاباتٍ مذهبيةٍ وسياسيةٍ، ومدارًا لصراعاتٍ دمويةٍ كانت تُرهق حياةَ العامةِ وتُدمر مظاهرَ التقدم والحضارة، وإن الغلَبةَ أساسُها والـ«مجالدةَ بالسيف»، على حد تعبيرِ معاوية، كانت أنجعَ الوسائلِ لبلوغها والحفاظ عليها، «إذ ما سُل سيفٌ في الإسلام على قاعدةٍ دينية مثلما سُل على الإمامة في كل زمان»، كما يقول الشهرستاني في كتابهِ: المِلل والنحل (ج1 ص31).

تلك العصبيات الضيقة لا يُمكن مقارنتها أبدًا برحاب الهُويات الوطنية المعاصرة التي تسعى إلى إرساء حقوق المواطنة بعيدًا عن الامتيازات التي تدعيها الانتماءات القَبلية والعِرقية والدينية والطبقية؛ وإلى تحقيق الاندماج الوطني مع الحفاظ على التنوع وخصوصياته باعتبارهِ ضرورةً من ضرورات الاتحاد الطوعي

الحر.
كما لا يُمكن استبعاد دور تلك العصبيات في سيول الدماء والحروب المتواصلة والمؤامرات التي شهدها تاريخنا العربي والإسلامي من أجل بلوغ السلطة، وكانت من سماتها غالبًا تسميمُ الخلفاء أو قتلُهم بحد السيف أو رميُهم في السجون بعدَ تسميلِ عيونِهم.
فضلًا عن تلك الحروب والصراعات البَينية، شهدت العصبياتُ ذاتُها صراعاتٍ ومؤامراتٍ داخليةً بين الأقربين من أجل الفوز بالمقام الأول لقيادة المسلمين؛ ذلك بالنسبة للعصبيات التي حظيت بأساسٍ «شرعي» وشكلت في عيون أتباعها مرتكزًا «شرعيًّا» للخلافة، أو من أجل الفوز بعروش السلطنات بالنسبةِ للعصبيات الأخرى التي لم تكن تحظى بذلك الأساس الـ«شرعي»، لكنها صارت منذ الربع الثاني من القرن الثالث الهجري تتحكم بالخليفة أو تحكم باسمه بحكم قوتها وتغلبها؛ بينما الخليفة، في الغالب، لم يكن أمامه سوى الموافقة على تولي المنتصر منها عرش السلطنة مهما كانت الوسائل والطرق التي تغلَّبَ بها؛ وكان ضُعفُ الخليفة يؤدي أحيانًا إلى أن يُصدرَ قراراتٍ متناقضةً يولي فيها السلطنة لأكثرَ من واحدٍ في الوقت نفسِه.
على القاعدةِ العصبيةِ نفسِها شهِد التاريخ ثلاثةَ مراكزَ رئيسية للخلافة في آنٍ واحد: العباسية في بغداد والفاطمية في مصر والأموية في قُرطُبة، ولم يُنتِجْ أيٌّ منها نظامًا سلميًّا لتداول الخلافة أو الإمامة، أو يعرفْ طريقةً غيرَ التغلب والتآمر والوراثة في أحسنِ الأحوال، حتى لو كانت لصبيٍ تتلاعبُ بهِ أهواءُ المتغلبين، أو لجنينٍ ما زال في بطن أمه (د.محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص107– 110/ د.سعدون عباس نصر اللّه: دولة الأدارسة في المغرب، ص89/ إبراهيم أيوب: التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص165)؛ فضلًا عن أن عهدَ الخلفاء الراشدين لم يعرفْ نظامًا أو طريقةً شرعيةً واحدة لانتقال السلطة– الخلافة، وانتهت حياةُ ثلاثةٍ من الخلفاء بالقتل ولم يَسلمْ من ذلك إلا أولُهم؛ فبينما انعقدت خلافة الأول بالاحتجاج بعصبية قريش وحقها في الأمر، وذلك فيما اعتُبِر نوعًا من الشورى مع الأنصار الذين شكلوا مع المهاجرين «أهل الحل والعقد»، انعقدت خلافة الثاني والثالث دون حاجةٍ لهذا الاحتجاج لأن الأمرَ أصبح حقًّا مكتسبًا لقريش، مما أدى إلى استبعاد الأنصار بشكلٍ نهائي ولم تَتِم مشاورتُهم حتى. أَضفْ إلى ذلك أن الخليفةَ الثالث تعصَّب لرهطِه من بني أُمية وفضَّلَهم على قريش وسائر العرب والمَوالي حتى صارت خلافته «أولَ الحَبَل بالدولة الأموية»، وكان ذلك من أسباب الثورة عليه وقتله. أما خلافة الرابع فجاءت في إثر الثورة ومقتل سلفِه، «شعبيةً» بمن حضر، وإن كان «ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار» (شرح نهج البلاغة، مجلد 5، ج9، فقرة 174، ص210)، لذلك لم ينقصْها الاحتجاج بعصبيةٍ ما، خصوصًا أن الخليفة نفسَه كان يرى أن «الشورى في المهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسموه إمامًا، كان ذلك للّه رضًا» (شرح نهج البلاغة، مجلد2، ج3، فقرة 43، ص51)، غير أن خلافته سرعان ما اصطدمت بتمرداتٍ تستند إلى عصبياتٍ منافِسةٍ لبني هاشم حتى شهدت الخلافة انشطارَها الأول غداةَ معركة صِفين، أي «يوم اجتماع الحكَمَيْن» حيث خلعَ الأشعري الإمامَ عليٍّ وثبتَ عمرو بن العاص معاويةَ وانصرف إليه هو وأهل الشام ممن حضروا التحكيم وسلموا عليه بالخلافة (د.محمد سهيل طقوش: تاريخ الدولة الأموية، ص15/ الطبري: تاريخ، ج5 ص71/ ابن كثير: البداية والنهاية، ج7 ص480).
وهكذا أيضًا كانت خلافة الإمام الحسن «شعبيةً» بمن حضر، لكنها شكلت استمرارًا للانشطار ولم تدم سوى ستة أشهر اضطر بعدها للتنازل أمام ضغط العصبية الأموية.
لكن «التشيعَ السياسي» شاء بعد بيعة الإمامين أن يقتفي في موضوع الإمامة مسارًا آخرَ، خصوصًا أن التشيعَ ذاتَه تعرض أيضًا لانشطاراتٍ أدت إلى انبثاق الكثير من الحركات الشيعية المختلفة التي بنى كل منها شرعيتَه على إمامٍ مختلفٍ وفرعٍ مختلفٍ من فروعِ البيت العلوي– الطالبي، بالإضافة إلى انقسامِ

البيت أساسًا وتوزعهِ بين التشيعِ والتسنن.

شهِدَ عهدُ الراشدين تمرداتٍ وثوراتٍ دمويةً وحروبًا صارت في العهد الأموي أشد اتساعًا وأكثرَ ضراوةً بسبب العصبيات التي أثارها الحكام الأمويون في تفضيل العرب على غيرهم، كما لأن جُلهم سارَ على نهج التمايز القبلي وعمق النزاعات القبلية القديمة بين العدنانيين والقحطانيين (قَيسية/ يمنية)، ولعِبَ على عداواتها، فكان بعضهم يُمسك بلعبة التجاذب، أو التوازن بين الطرفين، وبعضهم كان ينحاز علنًا لهذا الطرف أو ذاك، حتى جَعلَ أتباعُ هذه العصبيات، وقُبَيل سقوط دمشق بيد العباسيين، «في كل مسجدٍ من مساجدهم قِبلتَيْن، وفي المسجد الكبير مِنبرَيْن، فصلى هؤلاءِ بخطبةٍ وإمام، وهؤلاءِ بخطبةٍ وإمام»، كما جاء في تاريخ دمشق لابن عساكر (ج37 ص425).

ومثلما انتقل هذا الصراع إلى أمصارٍ أخرى، انتقل إلى الأندلس واستمر فيها قبل وبعد سقوط الدولة الأموية في دمشق وقيامِها هناك، فكان واحدًا من عوامل عدم الاستقرار الذي غذته أيضًا عصبياتٌ أخرى شكلت الأرضية لثوراتٍ وتمرداتٍ شبه مستمرة قام بها الإسبان والأمازيغ وحتى العربُ أنفسُهم.

كان البحث عن غطاءٍ شرعي للعصبيات وطموحها في المُلك سببًا في دس الأحاديث النبوية وتأويل الصحيح منها تأويلًا يخدم عصبيةً ما في هذا الحق، أو في ذم عصبيةٍ أخرى ليحرمَها منه؛ كما صار مدخلًا لتسرب هذا الدس أو التأويل إلى كل المناحي التي اقتحم النشاط الفكري للمسلمين أبوابها حيث صارت قضية الإمامة القضية المحورية والسبب المباشر وغير المباشر للتأويلات والتفسيرات ووجهات النظر في كل العلوم المستحدثة تقريبًا.

في إطار المحاولات الدائمة لتثبيت الشرعية تعرض الإمام أبو حنيفة للمِحَن وجُلد مرةً على يد الأمويين وأخرى على يد العباسيين ومات مسجونًا؛ وضُرب الإمام مالك بالسياط و«مُدت يدُه حتى انخلعت كَتِفاه»، وذلك بسبب حديث «ليس على مستَكرهٍ طلاق» الذي فُسر على أنه تحريضٌ لمن أُكرِهوا على بيعة أبي جعفر المنصور العباسي للتنصل منها، وتعرض الإمام جعفر الصادق لمضايقاتٍ كثيرة وهمَّ المنصور بقتله أكثرَ من مرة، وكاد الإمام الشافعي أن يُقتَل على يد هارون الرشيد عندما شك بميله للبيت العلوي.

بسبب أداة السلطة هذه، أي الخلافة، جرى ما هو معروف للإمام الحسين بن علي في عهد يزيد بن معاوية الذي استباحت جيوشه بعد سنتين مدينة الرسول لأيام ثلاثة وقتلت الكثير من صحابته فيها وارتَكبت بحق أهلها، الذين كان جُلهم من اليمانية، أبشع الجرائم؛ مما دفع الكثير من الناجين إلى الهجرة نحو شمال أفريقيا ثم الأندلس حاملين معهم أحقادهم على القيسيين، خصوصًا أن جُل الجيش الشامي المهاجم كان من العصبية القيسية، وهو ما

كان سببًا إضافيًّا لما ذكرناه آنفًا من انتقال الصراع العصبي إلى الأندلس.

وبسبب «الخلافة– الإمامة– السلطة» أيضًا تعرضت مكة في العهد الأموي للحصار مرتين: الأولى في عهد يزيد عندما رفض عبد اللّه بن الزبير مبايعتَه ولاذ بها، والثانية في عهد عبد الملك بن مروان بعد أن كان ابن الزبير قد أعلن الخلافة لنفسه غداة وفاة يزيد، حيث حصل الانشطار الثاني في الخلافة. وفي كلتا المرتين انتُهكت قُدسية الكعبة ودُكت بالمجانيق وأُصيب الحجر الأسود ولحقت به أضرار، فضلًا عما شب فيها من حريق؛ ولم تنجُ مكة في العصور اللاحقة من الحصارات وانتهاك القدسية.

قد يكفي أن نذكر هنا أنه في خضم الصراع على الخلافة هاجم القرامطة أواخر العصر العباسي الثاني الكعبة ونقلوا الحجر الأسود إلى «هَجَر»، الواقعة شرق الجزيرة العربية فيما كان يُسمى حينها إقليم البحرين، فاحتفظوا به اثنين وعشرين عامًا كان المسلمون خلالها يطوفون بدونه. وفي ثورتي الحسين وابن الزبير ضد البيت الأموي يقول ابن خلدون إن الحسين على رغم أهليته للخلافة و«زيادة»، فقد أخطأ حين تجاهل شوكة يزيد، لأن «عصبية مُضر في قريش وعصبية قريش في عبد مناف، وعصبية عبد مناف في بني أمية؛ تعرف لهم ذلك قريش وسائر الناس، ولا ينكرونه»، أما ابن الزبير فـ«غلَطُهُ في الشوكة أعظم؛ لأن بني أسد لا يقاومون بني أمية في جاهليةٍ ولا إسلام» (المقدمة، ص398 و399).

في سبيل الفوز بـ«الخلافة– الإمامة– السلطة» انقلبت العصبية العباسية على العصبية العلوية– الطالبية بعدما كانتا في طريق واحد لانتزاع الخلافة من العصبية الأموية، فقام العلويون– الطالبيون بالثورات وتعرضوا من جراء ذلك إلى صنوفٍ شتى من المطاردة والقتل والسجن والنفي والإجلاء أو الإقامة الجبرية، زيادةً عما تعرضوا له في العهد الأموي. ومن أجل تثبيت أحقيةِ عصبيةٍ من العصبيات أو أحقية فردٍ فيها داخل العصبية الواحدة، كانت تُحَز الرؤوس وتُصلَب الأبدانُ وتُنبَش القبورُ وتُستخرَج الجثامينُ وتُضرَب بالسياط؛ وذلك كما فعل العباسيون بجثة هشام بن عبد الملك عندما استولَوا على دمشق، أو كما نبشَ الأمويون في الكوفة جثة زيد بن علي وصلبوها ثم حرقوها وذروا رمادَها في الفرات. ذلك على سبيل المثال لا الحصر، لكنه يُشير في كل الأحوال إلى أصلٍ من أصول ما شهدناه ونشهده حاضرًا من عنفٍ دموي دفاعًا عن فكرة الخلافة أو الولاية، فهو عنفٌ نابتٌ من تلك الجذور ولا يختلف عنها إلا بكونِه أكثرَ دمويةً وبأسلحةٍ أكثرَ فتكًا.

في حروبها الداخلية، كانت تلك العصبيات تتحالف مع عصبياتٍ أخرى من خارج دائرتها العصبية؛ فالأمويون كانوا يستندون عند الحاجة إلى القبائل اليمانية القحطانية في مواجهة المعارضين، سواءً أكانوا من المضرية عمومًا أو من القرشية خصوصًا، والعباسيون استندوا في اسقاط العصبية الأموية إلى القبائل العربية اليمنية من «أهل التقادم» في خراسان، والتي كانت قد استقرت هناك منذ الفتوحات الأولى، وكذلك على الموالي من «عجم» إيران، وبالأخص الخُراسانيين، فشهدت الدولة والمجتمع فيما بعد صراعًا «عربيًّا إيرانيًّا» تجلى على صعيد المجتمع في بروز «الحركة الشعوبية» والفَخار المتبادَل بالنسَب، وذلك ما هو ملحوظ في شعر المرحلة العباسية وآدابها. أما على صعيد الدولة فكان من أجلى مظاهرِ ذلك الصراع: البرامكةُ الخُراسانيون ونكبتهم، وانحياز الفرس إلى المأمون، حيث أعانوه على خلع أخيه الأمين ثم قتلوه في بغداد دون مشورة المأمون الذي كان في «مَرو».

بين سنة 193هـ التي تولى فيها الأمين الخلافة وسنة 204هـ التي عاد فيها المأمون إلى بغداد واستقرار الخلافة له، كانت قد حصلت بضعةُ انشطاراتٍ أخرى من الانشطارات الكثيرة التي شهدتها الخلافة، حيث بايع الخراسانيون المأمون في «مرو» سنة 195هـ، بينما استمر الأمين خليفةً في بغداد حتى مقتله في سنة 198هـ.

في سنة 195هـ خرج أبو العَمَيْطر علي بن عبدالله بن خالد بن يزيد بن معاوية السفياني «بالعصبية اليمانية» وأعلن الخلافة لنفسه

في دمشق وهو في التسعين من عمره، وطرد عامل الأمين منها وكاد أن يستقل بالشام واستمر تغلبه حتى انتهى أمر خلافته على يد أحد أحفاد مَسلمة بن عبد الملك بن مروان الذي دعا لنفسه أيضًا وبويع في حوران وأطراف دمشق، وذلك حتى دخلها «ابنُ بَيهَس»، زعيم القيسية، سنة 198هـ فهرب أبو العميطر وحفيد مسلمة، وأقر المأمون «ابن بيهس» نائبًا له في الشام (الزركلي: الأعلام ج4 ص303/ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج5 ص377، حوادث سنة 195/ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج43 ص24–ج53 ص257).

في سنة 200هـ بايع الطالبيون محمد الديباج بن جعفر الصادق في مكة بأمرة أمير المؤمنين. لكن «خلافة» الديباج انتهت في العام ذاته حيث أعلن خلع نفسه بعد أن ظفرت به جيوش المأمون.

وفي سنة 202هـ بايع العباسيون في بغداد إبراهيم بن المهدي ولقبوه المبارك، وذلك نتيجة غضبِهم علي المأمون بسبب مبايعته لعليٍ الرضا من البيت الطالبي بولاية العهد، فتصدى لهم الحسن بن سهل، واليهِ على العراق، وأخو وزيرِهِ الفارسي، الفضل بن سهل، غير أنه عجز عن ذلك وظل ابن المهدي في بغداد خليفةً لسنتين، أي حتى عودة المأمون إلى بغداد في سنة 204هـ، حيث غلب نفوذ العصبية الفارسية على الخلافة.

حاول العباسيون إقامة نوع من التوازن بتقريب العنصر التركي فتغلب عليهم هذا العنصر فيما بعْدُ أكثرَ مما تغلب الخراسانيون والفرس، ثم كانت المفارقة الساخرة أن استنجدَ العباسيون السُنة بالدَيْلم الشيعة هذه المرة، أي بالإيرانيين البويهيين الذين كانوا شيعةً على المذهب الزيدي، فتغلبَ هولاءِ أيضًا ولم يبقَ للخليفة سوى «الاسم على المِنبر»، وآثروا تَرْك الخلافة سُنيةً ليسهُلَ بقاءُ الأمر في عصبيتهم، لكنهم أثاروا الصراع الطائفي بوجه الخلافة وأججوه، وأذلوا الخلفاء واعتدوا على بعضهم جسديًّا. وعلى الرغم من محاولة البويهيين استيعاب العنصر التركي والاستفادة منه لمصلحة سلطانهم، إلا أن «قوة الجند الأتراك ازدادت وأضحت قوةً لا يمكن الاستغناء عنها، فشكل الأتراك وحدات الفرسان وشكل البويهيون وحدات المشاة» (د.محمد سهيل طقوش: تاريخ الدولة االعباسية، ص230)، وأدى التنافس بين الطرفين إلى اندلاع الثورات والحروب الأهلية، وصارت بغداد مسرحًا دمويًّا لصراعٍ سياسي مركب له واجهتان، الأولى: طائفية تمثلت بالصراع السني–الشيعي، فضلًا عما كان يجري أحيانًا بين الحنفية والشافعية من أهل السنة، والثانية: عنصرية تمثلت بالصراع التركي الإيراني، والعربي ضد كليهما حيث حاولت الدولة العربية الحمدانية في عهد المتقي (329– 333هـ/ 940– 944م) الاستئثار بالسلطة في بغداد والقضاء على النفوذ الفارسي والتركي فيها، وحيث شن عليها البويهيون بعد استيلائهم على بغداد (945م) حروبًا في الموصل وبلاد الجزيرة؛ كما انعكس هذا الصراع العنصري «بحرب الشوارع» التي كانت تجري أحيانًا بين العامة والأتراك في بغداد وجوارها وصولًا إلى سامراء التي «أضحت مقرًّا لعصبيتهم» (أ.د.عطية القوصي: تاريخ الدول المستقلة في المشرق عن الخلافة العباسية ص22/ د.طقوش: تاريخ الدولة االعباسية، ص161).

لم يقتصرِ الأمرُ على الدولة الحمدانية، بل شمل ما زامَنها أو تلاها من دويلاتٍ قامت على العصبية العربية كدويلات

«العُقَيْليين في شمال العراق والجزيرة، والنمَيْريين في حران والرها والرقة، والمروانيين في ديار بكر وميافارقين، وغيرهم» (طقوش: تاريخ الدولة االعباسية، ص231)، والتي قامت مقابل دولٍ فارسية وتركية عديدة كانت أولى طموحاتها السيطرة على بغداد والتمدد في ديار الخلافة، أو الانفصال «إذ فقدت فكرة جمع العالم الإسلامي تحت قيادة سياسية واحدة أهميتها وحلت محلها فكرة تحقيق المصالح الإقليمية للشعوب المختلفة (..) بحيث يلتمس كل شعب شخصيته العنصرية (..) حتى جاء وقت حكمت فيه كل عنصرية نفسها بنفسها». (طقوش: تاريخ الدولة العباسية ص158)

***

وبالعودة إلى تشكيلات الفرسان التركية والمُشاة البويهية فإنها تحيلنا إلى الأساس العصبي الذي كانت تتشكل على أساسه جيوش الدولة الإسلامية أيضًا، ففي صدر الإسلام وفي العصر الأموي كانت القبائل أساس الجيش، لا سيما في الأمصار، حيث أصبحت «العشيرة لا القبيلة هي الوحدة العسكرية الأولى» (د.خالد جاسم الجنابي: تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في العصر الأموي، ص27).

وعلى الرغم من تبني العباسيين مبدئيًّا سياسة «الخروج من العصبية القبلية إلى العصبية الإسلامية» ومحاولتهم تأسيس جيش نظامي قائم على هذا الأساس، إلا أنهم فشلوا في ذلك، فقسَمَ أبو جعفر المنصور جيشه إلى فرقٍ خراسانية ويمانية ومضرية وربيعية (نسبةً إلى قبائل ربيعة).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الخراسانيين لم يكونوا بالأصل فُرسًا، فهم «الإشكانيون»، أحد الشعوب العديدة التي استوطنت الهضبة الآرية منذ عصورٍ سحيقة. في نهاية القرن السادس ق.م خضع «الإشكانيون» لسيطرة الفرس الإخمينيين، ثم لسيطرة الدولة السلوقية وريثة الإسكندر الذي هزم الأخمينيين في 331 ق.م.

بعد حوالي ثمانين عامًا استطاع «الإشكانيون» أن يتحرروا من السلوقيين ويقيموا إمبراطورية انتهت بعد 485 عامًا، وذلك حينما تغلب عليهم الفرس الساسانيون في 226م وأخضعوهم لإمبراطوريتهم حتى سقوطها على يد العرب في 651م. (د.حسن كريم الجاف: موسوعة تاريخ إيران السياسي، المجلد الأول). ونتيجةً لذلك غلبت عليهم لغة الفرس واختلطوا بأصولهم. لكنْ طوال تلك الحِقَب كانت خراسان أيضًا مسرحًا لتنقلات شعوب آسيا الوسطى ومقصدًا للهجرات من شرق القارة، خصوصًا الهجرات الطورانية، فاختلطوا بالعنصر التركي أيضًا الذي سيطر على بلدان ما وراء النهر حتى أصبح معظم المؤرخين والبلدانيين لا يعدونها من إقليم خراسان، لكن «العرب إذا ذَكرَت المشرقَ كُله، قالوا فارس» (عبد اللّه بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد: معجم

السلطان محمد الأول

فؤاد كوبريلي

ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، مادة خراسان).

قُبَيْل العصر العباسي أصبحت كلمة خراسانيين تعني الخليط من أهل خراسان وأبناء وأحفاد العرب المنحدر جلهم من البصرة والكوفة، والذين استقروا هناك منذ الفتوحات الأولى وتكلموا الفارسية إلى جانب العربية وتزوج قسمٌ منهم فارسيات وخراسانيات وصار لهم منهن أبناء، كما تزوج الخراسانيون والفرس منهم، وصاروا فيما بعد عماد الدعوة العباسية وجيشها الذي أسقط الدولة الأموية، وقد «ورثت عنهم أجيالهم اللاحقة الولاء للعباسيين وحرفة الجندية، فصارت كلمة «الأبناء» في عهد الرشيد وما بعده علَمًا على الجيل الثاني والثالث والرابع من نسل الخراسانية في العراق، والذين صاروا بدورهم فرقة من الجيش العباسي» (شاكر مصطفى: دولة بني العباس، ص618)، حيث انفصلوا عن فرقة الخراسانية وتسموا بـ«الأبناء». «وقد تأثر هؤلاء بالتقاليد العباسية في العراق وبالبيئة العربية بينما كان أجدادهم قد تأثروا بالبيئة الفارسية وتقاليدها» (د.محمد عبد الحفيظ المناصير: الجيش في العصر العباسي الأول، ص113).

لكن الجاحظ في رسالته «مناقب الترك» التي كتبها في عهد المعتصم (218– 227هـ/ 833–841م) يقرر أن «لا فرقَ بين الخُراساني والتركي»، وقد يكون ذلك نتيجةً لاستمرار الهجرات التركية وانبثاث العنصر التركي وغلبته ذلك الحين في معظم أنحاء خراسان.

وعلى الرغم من أن «الخُراسانية» تسميةٌ «جغرافيةٌ» متحركة ديموغرافيًّا، و«الأبناء» تسمية «جيلية»، إلا أن الفرقتين شكلتا في واقع العصر العباسي الأول عصبيتين جديدتين اصطدمتا بالعصبيات الأخرى في معاركَ دمويةٍ عديدة وأثارتا استياءها: قالَ رجلٌ من عرب الشام للخليفة المأمون: «أُنظرْ لعرب الشام كما نظرتَ إلى عجم أهل خراسان، فقال المأمون: أَكثرتَ يا أخا أهل الشام، واللّهِ ما أنزلتُ قيسًا عن ظهورِ الخيلِ إلا وأنا أرى أنه لم يبقَ في بيت مالي دِرهَمٌ واحد، وأما اليمنُ فواللّه ما أحببتها ولا أحبتني قط، وأما قُضاعة فسادتها تنتظر السفياني وخروجه فتكون من أشياعهِ، وأما ربيعة فساخطةٌ على اللّه منذ بعث نبيهُ من مُضر» (الطبري: تاريخ، ج8 ص652).

لما جاء المعتصم قدم التُّرك على العرب والفرس «فأمعن القادة الأتراك في إقصاء العرب والفرس تدريجيًّا وإسقاطهم من ديوان العطاء» (د.إبراهيم أيوب: التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص95) وسيطروا على شؤون الخلافة والخلفاء حتى «استجارت» بغداد بالبويهيين الذين تغلبوا أيضًا ولم يبقَ للخليفة في أيامهم سوى «الاسم على المِنبر»، كما ذكرنا آنفًا.

بعد حوالي مئة عام على التغلب البويهي عاد تغلب الأتراك على يد السلاجقة؛ «والراجح أن السلاجقة طمعوا بمنصب الخلافة، إلا أنهم افتقروا إلى شرط النسب باعتبارهم أعاجم»

(طقوش: ص243)، حيث مارس طغرل بك ضغطًا ليتزوج بنت الخليفة القائم بأمر اللّه فقبِل الأخير مضطرًّا. وعمد السلاجقة فيما بعد إلى المطالبة بالخلافة لابنِ بنتِهم. أصر السلطان ملكشاه على هذا الطلب وهدد بطرد الخليفة من بغداد إلى أي بلد يريد، وبعد توسل الخليفة بوزير السلطان حصل على مهلة عشرة أيام للمغادرة، لكنْ من حسن حظه أن توفي ملكشاه قبل انقضاء المهلة (د.ابراهيم أيوب: التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص200)؛ وبتدبيرٍ من السلاجقة اغتال «الباطنيون» خليفتين هما: المسترشد وابنه الراشد. وفي آخر أيام تغلبهم توفي الخليفة المستنجد مخنوقًا في الحمام وكان ذلك «بإشارة بعض الدولة السلجوقية «استعجالًا لموته» (البداية والنهاية: ابن كثير، ج14 ص282/ لتفصيل أكثر يراجع ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج10 ص28).

أحمد جودت باشا

أحمد آق كوندوز

وللتخلص من السلاجقة استعانت الخلافة العباسية بسُلالةٍ تركيةٍ أخرى كانت أقامت لها دولةً في خوارزم عُرِفت بالخوارزمية، ولم يتورع الخليفة الناصر (575–622هـ/ 1180– 1225م) عن مراسَلة جنكيزخان «الوثني» وتحريضهِ على الدولة الخوارزمية فيما بعد، وذلك في سبيل التخلص من ضغوطاتها ورد أطماعها في السيطرة على مركز الخلافة في بغداد (طقوش: تاريخ الدولة العباسية، ص248–249).

أما ما فعلته العصبية التركية فيُعَد من الأمثلة الأكثر سطوعًا على التغلب العِرقي؛ حيث قتلت سبعةً من الخلفاء العباسيين هم: المتوكل والمنتصر والمستعين والمعتز (مات تحت التعذيب) والمهتدي وعبد اللّه بن المعتز والمقتدر، وسَمِل جنودُها عيْنَي القاهر والمتقي، فمات الأول بعد سبعة عشر عامًا ومات الثاني محبوسًا بعد خمسةٍ وعشرين. وكان القاهر أول خليفة يتعرض لمثل هذا الفعل الذي هو «عادةٌ بيزنطية لا تمت لمباديء الإسلام بصلة»، فضلًا عن أن مَقاتِلَ الآخرين لم تكن أحسنَ حالًا، فالمقتدر مثلًا قُتل على يد جماعة القائد التركي مؤنس الخادم وهو يحمل بُردة الرسول وتركوا جثته عاريةً بعد أن سلبوه كل شيءٍ حتى جاءَ رجلٌ فغطاها بحشيشٍ ودفنَهُ في

موضعهِ وعفى أثرَه (ابن كثير: البداية والنهاية، ج12 ص97/ ابن الجوزي: المنتظَم في تاريخ الملوك والأمم، ج13 ص308/ ابن العبري: مختصر تاريخ الدول، ص138. بروايات مختلفة بعض الشيء)، وتسببت هذه العصبية التركية بوجود خليفتين في آنٍ واحد هما المستعين في بغداد وابن عمه المعتز في سامراء، وذلك على غرار الانشطارات السابقة. يعزز ذلك أن الكثير من «الخلفاء» كانوا قد أساءوا إلى موقع الخلافة وتصرفوا بشكلٍ بعيدٍ عن مقتضياتها ومسؤولياتها الكبيرة عن حياة الناس ورفاهيتهم وأمنهم وسلامهم الذي ينشدونه، فبذروا، هم والسلاطين الذين كانوا يؤازرونهم وقادةُ جندِهم ووزراؤهم، أموالًا طائلةً في حروب تثبيت سلطة كل منهم وتعزيزها، كما بذروها على لهوهم وشهواتهم. هذه الأموال التي كانت تُجبى على حساب عرَق الفلاحين والباعة والحرفيين البسطاء، وغالبًا ما كان يرافق جبايتها القهر والتعسف والغصب حتى أن الإمامَ أبا حنيفة عد كل ما عندهم حرامًا، حيث يُروى أنه لما ندم المنصور على جَلْدِه وأمر له بثلاثين ألف درهم، مكان كل سوط ألف درهم، رفضَها؛ ولما قيل له خُذها وتصدق بها قال مرددًا: «وعندهم شيء حلال؟ وعندهم شيء حلال؟» (ابن مكي: مناقب الإمام الأعظم، ج1 ص216).

لم تشِذّ الخلافةُ العثمانية ولم تخرجْ عن المسار. في كتابهِ: «الدولة العثمانية المجهولة»، وهو عبارة عن ثلاثمئةٍ وثلاثةٍ من الأسئلة والأجوبة «توضح حقائقَ غائبةً» حول الدولة العثمانية، يُقر المؤلف د.أحمد آق كوندوز، وهو «باحثٌ متميز له سعةٌ ودرايةٌ في الدراسات العثمانية» بأن الخلافةَ نوعان: الأول: «الخلافة الحقيقية أو الخلافة الكاملة الحائزة على الشروط (..) والتي تَتَحقق نتيجة الانتخاب برضى المسلمين وبيعتِهم، ويُطلِق عليها الفقيه التركي الكبير «صدر الشريعة» خلافة النبوة»؛ والثاني: «الخلافة الشكلية أو الصورية، وهي الإمامة غير الحائزة على الشروط الضرورية، والتي لا تتم بطريق انتخاب الأمة وبيعتها، بل بطريق الجبر والإكراه والاستيلاء على الحكم».

ويضيف كوندوز بأن «صدر الشريعة» (ت 747هـ/ 1346م) «فتَح طريق الخلافة أمام السلاطين العثمانيين عندما قال: «من بين الشروط المذكورة لا يُبحَث عن الشروط التي غابت ولم تعد موجودة، وقد غاب شرط القُرَشية في زماننا ولم يعد موجودًا».

على الرغم من ذلك لا يجد كوندوز مفرًّا من القول: «لا شك بأن سلاطين بني عثمان كانوا من النوع الثاني»، ويَنقل عن المؤرخ التركي والوزير في الدولة العثمانية أحمد جودت باشا (1822– 1895) قوله بأن «الدولة العَلية (..) قبيلةٌ جمعت في نفْسِها الصفات العالية للأتراك مع التدين»، أما المؤرخ والسياسي التركي فؤاد كوبريلي (1888– 1966)، فيقول في كتابه «قيام الدولة العثمانية»: «لقد أُسست الدولة العثمانية في القرن الرابع عشر بعناصرَ تركيةٍ خالصة، فلما آلَ أمرُها بعد النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى أن تُصبح إمبراطوريةً كبيرة تسيطر على عناصرَ مختلفة، دخلت على الجهاز الإداري عناصرُ أجنبيةٌ متعثمنة»، وذلك «ليس دليلًا على عجز الترك» لأنه حصل نتيجة التوسع، وهو ذاتُ ما حصلَ في الإمبراطوريتين العباسية والبيزنطية، وفقًا لقراءة كوبرلي وتفسيره (ص145).

ويُنسِب كوندوز إلى كوبرلي إدراجَه «الخواص العنصرية والعرقية القوية للأتراك» بين العوامل التي لعبت دورًا مهما في تأسيس الدولة العثمانية، لكنه –أي كوندوز– يقول إن الأتراك براءٌ من ذلك.

من الملاحظ أن «كوندوز» يُطلق على الفقيه الحنفي صدر الشريعة صفة التركي –وليس المسلم–، بينما ترفعُ كتب المذهب الحنفي نسَبهُ إلى الصحابي العربي الخزرجي الأنصاري عُبادة بن الصامت. وإذا أخذنا بقول كوندوز، فيعني ذلك أن العصبية التركية بشِقها الفقهي في القرن الرابع عشر، وقبلَ ما سيجرى على يد شِقها السياسي– العسكري في القرن اللاحق (الاستيلاء على بلاد الشام ومصر، وأسْرُ الخليفة العباسي المتوكل الثالث)، أسقَطت حق

العصبية القُرشية بكل تفرعاتها، وذلك على رغم وجود خلفاء العصبية العباسية في مصر من جهة، واحتفاظ العصبية العلوية، بكل تفرعاتها أيضًا، بهذا الحق ومطالبتها به، من جهة أخرى.

في المرحلة العثمانية بلغت آلية انتقال السلطة أبشع صورها وأكثرها وحشيةً في الصراع الأُسري الذي شهدته الدولة، وهو ما دفع السلطان محمد الأول (1413– 1421م)، الذي كان قد خَبِر الصراع على السلطة مع أشقائه، إلى التوصية بأن يتولى الإمبراطور البيزنطي رعاية أصغرَي أولاده الأربعة من بعده، وذلك لأنه خشي «من نشوب صراع على السلطة قد يشكل خطرًا عليهما، فأراد إبعادهما عن مسرح الأحداث» (طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص85)، بينما دفع ذلك الصراع السلطان محمد الفاتح (1451– 1458م) إلى تشريع «قتل الأخوة» وأمَرَ هو نفسه بقتل أخيه الرضيع؛ فـ«صار قتل الأخوة عادة تقريبًا»؛ وعلى هذا الأساس «القانوني» قام السلطان سليم الأول (1512– 1520م) بمطاردة أخوَيْه وقتلهما مع خمسة من أولادهما «ليطمئن خاطره ولا يبقى له مُنازعٌ في المُلْك»، وقتَلَ السلطان مراد الثالث (1574– 1595م) أخوته الخمسة «ليأمن على المُلك من المنازعة»، وأمر السلطان محمد الثالث (1595– 1603) بخنق أخوته التسعة عشر «قبل دفن أبيه فدُفنوا معًا»، وأَعدَم ابنه بناءً على وشاياتٍ كاذبة؛ (محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص161، 188، 259، 267/ كوندوز: الدولة العثمانية المجهولة، ص275)؛ بينما أرسل السلطان مراد الرابع (1623– 1640م) خلال حملته الأولى على إيران أمرًا بخنق اثنين من أخوته، واثناء حملته الثانية أرسل أمرًا آخر بخنق ثالثهم (يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص473)، وذلك على الرغم من أن السلطان محمد الثالث كان قد أصدر قانونًا ينظم ولاية العرش، فنص على أن يُوضعَ الأمراء كل في مقصورة داخل القصر تُسمى «القفص»، وحرمَ عليهم الاتصال بالعالم الخارجي، كما حرمَ عليهم الزواج؛ وذلك بدلًا من أن يُقتلوا، غير أن عادة القتل لم تتوقف فور صدور القانون، كما رأينا في فعل مراد الرابع، لكنها صارت تخفُّ تدريجيًّا إلى أن زالت في أواسط القرن السابع عشر، وذلك أيام السلطان ابراهيم الأول (1640– 1648) (طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص560 و563/ د.خليل إنجاليك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ص97).

في كل الأحوال، فإن التغلب والصراع العنفي على السلطة ليست صفةً عربية أو إسلامية خالصة انفرد بها تاريخنا لوحده، بل كان سمةً طاغية من سمات تلك العصور، حيث تصارع الأقوياء على السلطة منذ أقدم الدهور وما زالوا يتصارعون مدفوعين بنزعات بشرية قائمة على الجشع والاستئثار والتسلط والاستهانة بالإنسان كقيمة أساسية، وهي نزعاتٌ لم تتشذب بالكامل بعد، وذلك على الرغم من كل الفلسفات

الأخلاقية الدينية وغير الدينية التي عرفتها البشرية.

في منتصف القرن الثامن الميلادي، وبينما كان الشرق الإسلامي قد شهد للتو إزاحة التغلب الأموي على يد التغلب العباسي، شهد الغرب المسيحي إزاحة الأسرة الميروفنجية من حكم الممالك الفرنجية على يد الأسرة الكارولنجية.

***

بين الأعوام (718– 741) تولى القائد العسكري «شارل مارتل»، وهو من الأسرة الجرمانية الكارولنجية، منصب رئيس البلاط في الممالك الفرنجية الثلاث: «أوستراسيا» و «نويستريا» و» بُرغُند»، التي كانت تحكمها الأسرة الجرمانية الميروفنجية منذ قرنين ونصف، وذلك بعد أن أَخضَعت بقيادة الملك «كلوفيس الأول» قبائل الجرمان القاطنة في بلاد الغال ثم ورثت الإمبراطورية الرومانية الغربية التي كانت قد سقطت بسقوط روما في العام 476.

كان جد مارتل «بيبن الأول» وصل إلى منصب رئاسة البلاط في «أوستراسيا» فحول المنصب بالتغلب إلى وراثي على غرار المنصب الملكي، ولما توفي ورث رئاسة البلاط ابنه «بيبن الثاني» (768– 714) الذي جمع بالتغلب أيضًا منصب رئاسة البلاط في «أوستراسيا» و «نويستريا» وسلب الملوك الميروفنجيين سلطاتهم.

جاء تولي مارتل للمنصب بعد أزمة توريث دامت أربع سنوات، لأن أباه لم يوصِ له، وذلك لكونه كان ابنًا غير شرعي، وإثر وفاة والده حبسته زوجة أبيه التي أرادت توريث المنصب لحفيدها، وذلك لعلمها بمكانة مارتل وطموحاته. لكن مارتل هرب من السجن وجمع أتباعه وعقد تحالفات وخاض معارك استطاع في نهايتها اخضاع زوجة أبيه وهزيمة منافس آخر كان انتهز الأزمة فتولى بالتغلب رئاسة البلاط في نويستريا.

أصبح مارتل سيدًا لا منازع له في الممالك الفرنجية، خصوصًا بعد أن انتصر على عبد الرحمن الغافقي في معركة بواتييه (بلاط الشهداء 732م) فرد جيوش المسلمين عن قلب أوروبا وصار يُنظر إليه على أنه منقذها وحامي المسيحية فيها، بالإضافة إلى أنه ساند القديس «بونيفاس» على تحويل الجرمان النازلين وراء نهر الراين من الوثنية إلى المسيحية الكاثوليكية وتنظيم كنيستهم.

لكنْ على الرغم من ذلك لم ينجح مارتل في اعتلاء العرش بسبب غضب البابوية عليه لأنه كان قد رفض مساعدتها ضد أعدائها اللومبارديين الذين كانوا متحالفين معه في صراعه ضد المسلمين في إسبانيا؛ فضلًا عن انتزاعه جانب كبير من أراضي الكنيسة لإعداد الجيوش من أجل ذلك.

في العام 741م قسم مارتل المملكة بين ولديه من زوجته الأولى: «بيبن الثالث» و«شارلمان»، وقبل وفاته بقليل عدل وصيته فمنح «غريفو»، ابنه من زوجته الثانية، جزءًا من المملكة. بعد وفاة مارتل قبض شارلمان على غريفو وأمه وحبسهما كلًا في دير. لكن في العام 747 أُجبر هو نفسه من قبل أخيه بيبن الثالث على ترك ما في يديه والانزواء في أحد الأديرة، وإن كُتب في الدوريات السنوية للمملكة بأنه فعل ذلك بمحض إرادته.

كان الملك الميروفنجي «شيلدريك الثالث» مجردًا من السلطة وليس له سوى اللقب، وكان بيبن الثالث هو الحاكم الفعلي ويطمح بالمنصب، ولأجل ذلك بعث في العام 751م اثنين من أهم مستشاريه إلى روما ليطرحوا السؤال التالي على البابا زكريا: «مَن يجب أن يكون ملكًا، ذلك الذي لا يملك سوى اللقب، أم ذلك الذي يملك السلطة؟ فجاءه الجواب: «من الأفضل أن يكون مَن بيده السلطة هو الملك».

على الفور أرسل «بيبن» الملكَ الميروفنجي وعائلته إلى أحد الأديرة ودعا «النبلاء» إلى الاجتماع لينتخبوه ملكًا، فكان له ما أراد، وبذلك انتهى رسميًّا حكم الأسرة الميروفنجية، وتُوج الحكم الفعلي للأسرة الكارولنجية بـ«فتوى» التغلب.

***

إن دولة المواطنة المدنية الديموقراطية هي دولة المساواة في الحقوق الأساسية وتكافؤ الفرص للجميع دون النظر إلى المنحدر الطبقي أو العِرقي أو

الطائفي أو العشائري؛ وعليه لا يَسمح جوهرها القائم على التساوي في المواطنة بأي إدعاءاتٍ للتميز تقوم على النسبِ لعائلةٍ أو عشيرةٍ أو عِرقٍ أو طائفة، فتَحُول بذلك دون التغلّب الذي لا يفارقه السيف خوفًا من طامحين آخرين يتربصون به للانقضاض عليه، وذلك في دائرةٍ لا تنتهي من القتل والتدمير وانعدام الاستقرار وإعادة انتاج الاستبداد. كذلك فإن دولة المواطنة تمنع استغلال الدين في التحريض ضد المختلِف؛ وهي إذ تمنع رجال الدين من التأثير على سير مؤسسات الدولة ونظامها الديموقراطي بالفتاوى والتأثير العاطفي على الجماهير، فإنها لا تفصل الدين عن المجتمع، بل العكس، فهي الحارس لحرية التدين والعبادة، طالما أن ذلك لا يؤثر ولا يعتدي على حرية الآخرين واحترام عقائدهم. سُئِلَ الإمام زين العابدين: «أَمِنَ العصبيةِ أن يُحب الرجل قومه؟ فقال: لا، ولكن من العصبية أن ينصرَهم على الظلم»، ذلك يعني أن العصبية انتماءٌ وسلوك، فهي غير مُضرة، أو غير سلبية من ناحية كونها انتماء، ولكنْ يُمكنها أن تكون مُدمرةً من ناحية السلوك. إن دولة المواطنة المدنية الديموقراطية لا تُلغي الانتماءات، التي هي جزء من الخصوصيات والتنوع داخل الوحدة، لكنها تمنع أن يكون سلوك هذه الانتماءات مصدرًا للتسلط والظلم والتعالي وعدم المساواة أمام القانون وفي حقوق المواطنة، حيث تغلق دولة المواطنة الطريق أمام جعل أدوات الحكم ومؤسسات الدولة صيدًا لتغلب تلك الانتماءات، سواءً أكان ذلك بالقوة، أم بالمال السياسي الذي هو إحدى أدوات التغلب. يقول الأمين العباسي عن دور المال في بيعة الخلافة: «وإنما الناسُ مائلونَ معَ الدراهم، مُنقادون لها، لا ينظرونَ إذا وجدوها، حِفْظَ بيعةٍ، ولا يرغبونَ في وفاءِ عهدٍ ولا أمانةٍ» (الطبري: تاريخ، ج8 ص403)، وتلك مشكلةٌ لا يُمكن حلها إلا باشباع حاجات الناس وبث الطمأنينة في نفوسهم وإزالة ما يَسكُن فيها من قلقٍ حاضر وانعدام ثقةٍ بمستقبلٍ آمنٍ نتيجة تقلب الدول بالتغلب، والذي لا حل له إلا بدولة المواطنة المدنية الديموقراطية القائمة على الانتقال السلمي للسلطة وعلى التنوع والتعدد والالتزام بالقانون واحترام حقوق الإنسان، وبتعزيز الهُويات الوطنية النابذه لنزعات التفوق والتميز والادعاءات «التاريخية» التي تشكل منطلقًا لمشاريعَ إمبراطوريةٍ عفا عليها الزمن ولن تقودنا إلا إلى دوراتٍ جديدة من التغلب الدموي الذي يهدر الكرامة الإنسانية ويحرم مجتمعاتنا السلام والاستقرار ○